الشاهد القرآني التنظير والتنزيل
(قراءة نقدية في أوضح المسالك لابن هشام)

د. طارق محمود محمد محمود

أستاذ مساعد – كلية الآداب – جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

وقد حاولت في البحث رصد ما يدل على سمو منزلة الشاهد القرآني تنظيرا، وما يدل على اضطراب تلك المنزلة تطبيقا، وقد حاولت أن أرصد هذا الاضطراب حال التطبيق في ثلاثة أنواع: موقف النحاة من الشاهد القرآني تمثيلا للأبواب والقضايا. موقف النحاة من الشاهد القرآني احتجاجا على الأحكام جوازا ووجوبا ومنعا. موقف النحاة من الشاهد القرآني ترجيحا في حال الخلاف. وقد درست هذه الأنواع الثلاثة في كتب القواعد، ودللت عليه من كتب النحاة وأقوالهم ومسائلهم. أما هدف الدراسة: لفت الأنظار إلى حاجة القواعد لنظرة شاملة يترتب عليها إعادة صياغتها بطريقة تتوافق مع منزلة الشاهد القرآني في التقعيد النحوي. أما أهمية الدراسة: فترجع إلى الوصول إلى نقطة حاسمة في موقف النحاة من النص القرآن تمثيلا واستشهادا وترجيحا. أما منهج الدراسة، فهو المنهج النقدي التحليلي، لتحليل موقف النحاة من الاحتجاج بالشاهد القرآني على قواعد العربية. أهم النتائج: أن النحاة المؤسسين المؤثرين أهملوا النص القرآني تمثيلا، واحتجاجا وترجيحا، معرضين عن النص القرآن الكريم مع وجود آيات عديدة بديلة عن الأمثلة والشواهد التي استعانوا بها.

الكلمات المفتاحية: الشاهد، القرآن، التنظير، التنزيل، النقد

Quranic witness Endoscopy and downloading (A critical reading of The Clearest Paths by Ibn Hisham)

Dr. Tarek Mahmoud Mohamed

Abstract:

In the research, I have tried to observe what indicates the superiority of the status of the Qur'anic witness theoretically, and what indicates the disturbance of that status in application. I have tried to monitor this disturbance in application in three types: The position of grammarians regarding the Qur'anic witness as a representation of chapters and issues the position of grammarians regarding the Qur'anic witness, protesting the rulings regarding its permissibility, obligation, and prohibition. The grammarians' position on the Qur'anic witness is preferable in the event of disagreement.These three types were studied in grammar

books, and evidenced by grammarians' books, sayings, and issues.The aim of the study: to draw attention to the need for a comprehensive view of grammar that entails reformulating it in a way that is compatible with the status of the Qur'anic witness in grammatical tradition.As for the importance of the study: it is due to reaching a decisive point in the grammarians' position on the Qur'anic text in its representation, citation, and weighting.As for the study's methodology, it is the critical and analytical approach, to analyze the grammarians' position on invoking the Qur'anic evidence on Arabic grammar.The most important results: The influential founding grammarians neglected the Qur'anic text in representation, protest and weighting, turning away from the text of the Holy Qur'an despite the presence of many verses that substitute for the examples and evidence that they used.

Keywords: witness, the Qur'an, theorizing, revelation, criticism.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد، فموضوع هذا البحث دراسة الشاهد القرآني (تنظيرا وتنزيلا)، وما ترتب على ذلك من أثر على قضية الاستدلال

ففكرة هذا البحث تتمحور حول الشاهد القرآني، وموقف النحويين منه في ثلاثة جوانب (التمثيل والاحتجاج والترجيح)؛ وذلك للحكم على مقولات النحويين التي تسطر اهتماما كبيرا بالنص القرآني، وتقديما له على المصادر كافة، وهو ما يمثل في قناعة الباحث منهجا نظريا مكتملا في ذلك الشأن.

أما منهج التنزيل، فهي الطريقة الفعلية التي سار عليها النحاة في التعامل مع النص القرآني، مقابلا للمصادر السمعية الأخرى التي جعلوها مصدرهم لاستنباط القواعد. والمشكلة التي يحاول الباحث دراستها هي الإجابة عن سؤال طالما ألح على خاطري في أثناء معايشتي الدائمة لكتب قواعد النحو وأصوله، هذا السؤال هو: هل أجرى النحاة هذه الأقوال على الشاهد القرآني أم لا ؟ أو بمعنى آخر هل صادف تنظير النحاة للشاهد القرآني تطبيقا مناسبا أم لا.

أهداف البحث:

1. الوصول إلى نقطة حاسمة في موقف النحاة من النص القرآن تمثيلا واستشهادا وترجيحا.
2. إعادة النظر في ترتيب مصادر السماع ليكون القرآن الكريم أول ما مصادر في التقعيد النحوي.
3. لفت الأنظار إلى حاجة القواعد لنظرة شاملة يترتب عليها إعادة صياغتها بطريقة تتوافق مع الهدفين السابقين.

منهج الباحث:

أستعين في هذه الدراسة بالمنهج النقدي التحليلي، لتحليل موقف النحاة من الشاهد القرآني في دراستهم لقواعد النحو العربي، ولدراسة منهجية النحاة في احتجاجهم بالشاهد القرآني على قواعد العربية، دراسة نقدية للخروج بنتائج تنفي أو تثبت صحة هذه المنهجية التي سار عليها النحاة المؤسسون في تنزيلهم الشاهد القرآني المنزلة التي يجب أن تكون له.

وسيقوم الباحث بانتخاب مسائل من كتاب (أوضح المسالك) مع الإشارة لغيره من المصادر تمثل تركه للنص القرآني ثم أقوم بالتعليق عليه مثبتا الشواهد القرآنية التي كان يجب عليه ذكرها والاستعانة بها.

وسيكون بحثي بعد المقدمة في مبحثين: حذف هذه الفقرة.

الأول: النص القرآني والتقعيد النحوي (منهج التنظير).

الثاني: النص القرآني والتقعيد النحوي (منهج التطبيق) وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: النص القرآني تمثيلا.

الثاني: النص القرآني استشهادا.

الثالث: النص القرآني ترجيحا.

الخاتمة: متضمنة أهم النتائج، ثم يعقبه مراجع الدراسة.

المبحث الأول:الشاهد القرآني والتقعيد النحوي: التنظير:

يتناقل دارسو العربية خبرا جعلته المؤثرات التراثية في النقل خبرًا من قبيل المتواتر الذي لا يصح لناقليه اتفاق على كذب أو سهو، الخبر مفاده أن النحاة منذ أبي الأسود الدؤلي ما اشتغلوا بقواعد النحو واستنباط ضوابطه إلا حفظا للنص القرآني، وأنهم لم يبذلوا ما بذلوا من جهد وعناء إلا صيانة له من اللحن، المُغير لأحكامه وشريعته، بل يرسخ الخبر في رواياته المختلفة أن المحرك لصناعة القواعد لحن في نص آية أنكرها سامع أدت إلى كل هذا الصنيع! [1]

ذلك الخبر الذي أضحى عند كثيرٍ من المشتغلين بالعربية يقينا لا يقبل ترددا في قبوله، أضحى خبرا مطبوعا منشورا في كتب كبار القوم، **فيذكر د. شوقي ضيف** سبب وضع النحو، فيقول:

«يمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة، أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة، منها الديني ومنها غير الديني، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ...»[2]

ويقول د.عفيف دمشقية :

« إن أهم البواعث على الاشتغال بالعربية عامة وبالنحو بمعناه الوظيفي خاصة كان صون القرآن من اللحن «[3] **ويقول د. محمد سمير اللبدي:**

«... وعليه فإن العوامل التي دعت إلى وضع النحو تتلخص في عامل واحد وهو: اختلاط العجم بالعرب وانصهار الفريقين، وتأثر كل منهما بالأخر تأثرا انعكس أول ما انعكس على اللسان العربي بحيث سبب فيه انحرافا بينًا ترتب عليه سقطات ولحنات كثيرة من عامة الناس ... ولم يكن هذا الانحراف اللساني ليقتصر على الكلام العادي بل تجاوزه إلى القرآن الكريم مما أفزع

العلماء والولاة، مما جعلهم يخشون من تحريف قد يزداد مع العصور، هذا العامل خاصة هو السبب المباشر والرئيسي في وضع علم النحو ونشأته «[4].

وتبالغ د. خديجة الحديثي في ذلك مبالغة واضحة فتقول:

« **أدرك النحاة قديما قيمة القرآن وعلو منزلته، فاحتجوا بألفاظه وأساليبه، وبنوا عليه قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية** «[5]بل تقول:» وقفوا من القرآن الكريم موقف المدافع عما يرد في الكتاب العظيم، فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة، ولم يصدر عنهم أي طعن في قراءة أو تخطئة لقارئ شاذة كانت قراءته أم غير شاذة»[6] وذات الحديث عند د. عبد الحميد طلب:» قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدراً مهماً من مصادرهم وأصلاً من أصول استشهادهم»[7] والحديث نفسه والعامل ذاته تكرر بالعبارات نفسها عند غير هؤلاء[8].

كل ذلك يؤكد لِبادي النظر تأكيدا لا شك فيه أن النحاة ابتكروا النحو صيانة للقرآن.

غير أن المعايشة الطويلة لنحاة العربية، وملاحظة عباراتهم في تناولهم للنص القرآني، ومنهج رد القراء، ووسمهم بما يجرح أمانة نقلهم، جعل مراجعة هذا المنطلق ضرورة لا مناص منها، ومناقشة هذا دواعي الخبر وتجليله غاية لا غناء للبحث النحوي عنها، يقوي تلك الغاية التي أسعى جاهدا في دراستها ذلك الخلاف بين المشتغلين بالمسألة، إثباتا للخبر أو نفيا له، فقد أشار إلى نفي الخبر في هذه الغاية التي قيل إن النحاة انطلقوا منها ثقات لا يرتاب عاقل في حسن تقديرهم، وفي سعة إدراكهم.

يقول الدكتور أحمد عبد العظيم رافضا أن يكون منطلق النحاة في تقعيد القواعد صيانة الكتاب:

« **وهل حقا كان النحاة يقعدون لنصوص القرآن أو على الأقل في حضورها كما يحلو لفريق من الأقدمين والمحدثين أن يلحوا على تأكيد ذلك، وكيف تستقيم صحة ذلك مع وصفهم قراء من أمثال أبي عمرو وحمزة وابن عامر ... وغيرهم باللحن والوهم والسهو والغلط والظن وعدم فهم العربية والجهل وضعف الرواية، وضعف الأمانة، ثم كيف تستقيم صحة هذا الزعم مع وصفهم القراءة القرآنية ــ رغم كونها سبعية ـ بأنها قراءة منكرة ومردودة ومرذولة ورديئة ومعيبة وقبيحة وخبيثة؟!** «[]. والحقيقة أنه واقع يظهره تتبع موقف النحاة من النص القرآني عامة مذ البدايات الأولى لتدريسه أو التأليف فيه.

يقول الدكتور عبد السلام حامد:

« **وموقف النحاة من القرآن من حيث الاستشهاد يتلخص في أنهم من الناحية النظرية كانوا يؤمنون بما قرره السيوطي وهو أن « كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ أكان متواتراً أم شاذاً، ... وأما من الناحية العملية، فقد كان الأمر بخلاف ذلك؛ إذ إن معظمهم لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، ولم يولوه ما هو حقيق به من الاستشهاد والاحتجاج. والشواهد على ذلك كثيرة منها أن كتاب سيبويه ـ وهو قمة الدراسات السابقة عليه**

ودستور ما جاء بعده ـ فيه اعتماد يكاد يكون كاملاً على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل واضح عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولا يزيد ما فيه من الآيات عن ثلاثمائة آية، ومعظمها يذكر بعد الشعر كأنما يساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد، وبناءً على هذا لا يُعَدّ من الغريب الزعم بأن « هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآني في الاحتجاج قد شمل معظم النحاة تقريباً ... «[9]ويتحدث الدكتور محمد عيد عن كتاب سيبويه فيذكر ما يدل على الإعراض عن النص القرآني فيقول:

« ولقد أحصي ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة أية لم يتخذ معظمها مصدرا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر «[10].

ويقول الدكتور عبد الجبار النايلة:

« فسيبويه في احتجاجه للقراءات أراد أن يجريها على مقاييس اللغة ومن هنا رأينا أنه كان لا يتحرج أن يصف كلا من القارئ والقراءة بالضعف، لأنهما لم يتفقا مع ما انتهى إليه من قياس «[11] .

سَبَقَ إلى بيان ذلك كله بالنص عليه علامة عصره ابن حزم الأندلسي فيقول:» **والعجيب ممن إن وجد لأعرابي جلف لفظا في شعر أو نثر جعله حجة في اللغة واحتج به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب، وما في الضلال بعد هذا «**[12]. ومثله العلامة فخر الدين الرازي قائلا:» **فأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذ جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها أولى «**[13] .

ثم جاء أبو حيان يرد على الزمخشري أوصافه التي وصف بها الإمام ابن عامر قائلا:» **أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت «**[14] .

وقريبا من ذلك ما ذكره الدكتور أحمد الجواري:

« ... ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية «[15] . ويشخص الأستاذ سعيد الأفغاني في تعقبه للقضية موقف النحاة من النص القرآني فيقول:

"الحق أن النقد يجد في صف النحاة، وفي قواعد نحوهم ثغرًا عديدةً، ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفًا نثريةً وشعريةً من هذه القبيلة، ومن تلك، من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام حتى إذا أتت بعضهم قراءةٌ صحيحة السند تُخالف قاعدته القياسية، طعَن فيها، وإن كان قارئها أبلغَ وأعرب من كثيرٍ ممن يَحتج النحوي

بكلامهم! فلا استقراؤه كامل أو كافٍ، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءات الصحيحة من القوة، ولا للغة التي تخضع للمقاييس التي ابتدعها»[16] ورغم وضوح الأقوال الدالة على موقف الكثيرين من كبار النحاة من قضية الطعن في الشاهد القرآني، ومن ثم إهماله وإبعاده عن كونه شاهدا مؤثرا في قضايا النحو العربي إجازة ومنعا، إلا أن البعض يرفض ذلك ويرده ذاهبا أن النحاة لم يقصدوا طعنا في القرآن ولا ردا لقراءاته، يقول د. محمد حسن عواد:»**ولا يعول على ما نسب إلى بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني الزمخشري من طعن في بعض القراءات القرآنية ووصفها بالضعف أو الوهم أو الغلط أو اللحن أو الشذوذ أو نحو ذلك ...**»[17]ثم علل موقفه هذا بأسباب :

الأول : هذا الموقف لا يمثل النحاة جميعا، إنما هو محصور في بعض النحاة ...

الثاني : دافع نحاة آخرون عن القراءات القرآنية كأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري وابن الطيب الفاسي وغيرهم ...

الثالث : أن هذه الطعون تمثل أحرفا معدودة ...[18] . ولا ريب أن الأستاذ الباحث يهون من أمر المسألة تهوينا لا يليق بها، ولا يناسب حجمها، ولا يقدر تأثيرها في قواعد العربية، وذلك لأن قوله : (أن ذلك يمثل بعض النحاة لا النحاة جميعا) دون أن يبين أن النحاة الذين يقصدهم : هم النحاة الذين أسسوا لهذا العلم ووضعوا ضوابطهم وأصلوا أصوله، وأثروا فيمن جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا ، فَصُبِغَ النَّحْو والنحاة معا بما صاغوه وساروا على النهج الذي وضعوه، واشتهرت آراؤهم بين الدارسين حتى أضحت هذه الآراء وتلك المناهج من الثوابت التي يصعب الاقتراب منها بله تغييرها ، وكذلك قوله :(أن بعض النحاة دافعوا عن القراءات) ومثل لقوله بابن هشام . (وسوف أكثر النقل من كتب ابن هشام ـ بوصفه نموذجا يحتج به على عناية النحاة بالشاهد القرآني ـ مبينا جوانب إعراضه عن النص القرآني.)

ثم نراه مهونا من خطر القضية فيقول :(إن هذه الحروف تمثل أحرفا معدودة)، ورغم خلل العبارة، وضعف وفائها بوصف ما لحق بالقرآن الكريم في قراءاته المتواترة جميعا، وما أصاب قُـرَّاءه الثقات على ألسنة النحاة، فإن ذلك لا يصح مبررا للتغاضي عن المنهج الذي لا يتفق وما للقرآن الكريم من قدسية في النفوس ، وما له من وسائل ضمنت صحة نقله بل تواتر نقله .

ثم قرأت بحثا للدكتور سليمان يوسف خاطر عنوانه: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، فإذا به يرد على الدنيا كلها ويدفع رأي من تجرأ واستطاع أن ينبس ببنت شفة نقدا لمنهج النحاة في مسألة الاحتجاج بالشاهد القرآني،[19] .

هذه المواقف المتباينة إضافة إلى قناعة شخصية لدى الباحث عبرت عنها بعنوان هذا البحث، كانت دافعا قويا إلى إعادة دراسة وتقييم موقف النحاة من مسألة موقفهم من النص القرآني بطريقة تعلو على التقييم النظري بين مثبت لافتقاد النص القرآني أونافٍ له إلى محاولة إثبات ذلك الإعراض بقراءة فاحصة لطريقة تعامل النحاة مع النص القرآني تمثيلا واستشهادا وترجيحا لأتثبت من أمرين في غاية الخطورة:

الأول: الحكم على خبر النحو العربي وأنه ما صُنِعتْ قواعده، وما نُسِجتْ ضوابطه إلا صيانة لنص القرآن الكريم من اللحن.

الثاني: بيان وجه الحق في هذه المنازعة بين من ينسب للنحاة إبعاد النص القرآني عمدا عن مجال الاحتجاج النحوي أو على الأقل إهماله، وبين من لا يرون ذلك ويدفعون هذا القول بكافة السبل والوسائل.

المبحث الثاني:الشاهد القرآني والتقعيد النحوي

منهج التطبيق :

انتهيت في المبحث السابق إلى جملة تكاد تكون خلاصة منهج التنظير، هي: شيوع كون عمل النحاة كان في أصله خدمة وصيانة للنص القرآني. ثم وجدنا من يعارض ذلك ومن يوافقه.

في هذا المبحث سأحاول النظر لموقف النحاة(ابن هشام نموذج) من النص القرآني بواسطة تقييم عملهم ، لأوضح جوانب مهمة من تجنب النحاة الاستدلال بالنص القرآني ، والإعراض عنه في مقابل أشعار العرب وكلامهم.

أمّا المقصود بالإعراض:

فهو ما قصده المعجميون حين جعلوا معناه يدور حول الترك والتولي والانشغال بشيء عن شيء، وهو ما ليس خفيا في تعامل النحاة الأوائل المؤسسين لعلم النحو مع النص القرآني من لدن سيبويه إلى أن تطورت القواعد في مؤلفاتها واستقرت على الوضع الذي هي عليه الآن.

هذا الإعراض الْمُتَعَمَد المتوارَث بين المشتغلين بعلم العربية واضح ظاهر في كتبهم لا يحتاج إلى مزيد من البراهين، وكان حريًّا بورثة هذا العلم أن يعيدوا النظر فيما وضعه أسلافهم من قواعد تَمَثَّل فيها الإعراض عن النص القرآني، والانشغال عنه بأشعار قاموا بجمعها ممن حرصوا على وصفهم الثقات، ثم إعادة صياغة النحو بما يوافق هذا النص الموثق غاية التوثيق مع غيره من المصادر الأخرى، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني :» **فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك، ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام، حتى إذا أتت أحدهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية، طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم، فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة** «[20]. لقد أدرك كثير من المنصفين حجم ما تعرض له النص القرآني من غمط في كتب النحاة وتفكير أوائلهم وأكثر متأخريهم، غمط ينفي أن يكون أصل النشأة حفاظا عليه أو من أجل حمايته من اللحن إذ إنهم انصرفوا عنه وعن الاحتجاج به، أو ترجيح ما يعارض قواعدهم.

يقول الباحث محمد ناجي حسين :» **فإن معظم النحويين انصرفوا عن الاستشهاد بالقرآن، رافضين الاحتجاج به في تأصيل قواعد النحو** «[21]. ويؤكد الدكتور محمد عيد ذات المعنى مضيفا

كون الانصراف مقصودا يقول:»**لقد صرف النحاة أنفسهم قصدا عن الاحتجاج بالقرآن والحديث** «[22] ويؤكد د. يحيى عبد الرؤوف جبر ذلك لافتا النظر لاهتمام النحاة بالشاهد الشعري:» **حظي الشاهد الشعري بمكانة تفوق الشواهد القرآنية وشواهد الحديث:**[23]. ويستطيع الناظر في كتاب سيبويه المتتبع شواهده أن يلحظ بلا عناء كبير موقفه من النص القرآني كما وكيفا ، يقول الباحث الأستاذ أمان الله حتحات :» **بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه سبعة وتسعين وثلاثمائة شاهد ، منها ما تكرر غير مرة، في الوقت الذي بلغت فيه الشواهد الشعرية ألفا وخمسين شاهدا ...**»[24] ويؤكد نفس الباحث مسألة الإعراض ، فيوضح أن النحاة لم يتعاملوا مع نص القراءات القرآنية على أنه نص مقدس ، قال :» **على أنهم لم ينظروا إلى القراءات القرآنية بقدسية، إنما تعاملوا معها على أنها لغات عربية تمثل لسان قارئيها وانتماءاتهم القبلية والمكانية** «[25] ثم إنه من تمام إعراضهم عن استعمال النص القرآني في التقعيد النحوي الاستعمال اللائق به وصفوا كل آية عارضت تقعيدهم بما لا ينبغي، يقول الدكتور مهدي المخزومي :» **فما وافق أصولهم قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ** «[26] وقد تكرر ذلك من باحثين كثيرين وصفوا القراءات بذلك. ويأتي هذا المبحث ليرسم مظاهر الإعراض التي طال الحديث عنها من العلماء والباحثين، ويضع هذا الإعراض في ثلاثة مطالب واضحة أشد الوضوح، هي ما يأتي.

المطلب الأول:الشاهد القرآني تمثيلا:

علم النحو « **من أحوج العلوم العقلية إلى التمثيل عليها، فمنطلقاته الرياضية أو الفلسفية أو الفقهية عصبية على الناشئة، ويضحى التمثيل عليه خطوة أولى مهمة في تقريبه للأذهان وبلوغه حد الإفهام**»[27]

فالتمثيل أو المثال في الدرس النحوي هو :» **تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية ومثالا عليها أو هو الوسيلة التي يلجأ إليها المتكلم لتوضيح فكرته وتطبيقا لصحة قوله** «[28] . ويعرفه د. حسين خميس الملخ بأنه :» **ما يأتي به دليلا على انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل** «[29] وهو على ما نص عليه التعريف الثاني لا يلزم أن يكون من مصنوع النحاة بل يمكن أن يكون نصا من نثر أو نظم على ما يلقى الناظر أحيانا في كتب القواعد ، وقد نص على ذلك الألوسي في تعريفه للمثال ، فقال :» **اعلم أن المثال هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ... فإن كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا ولا عكس** «[30] ، ولكن محمد ناجي حسين يجعل للمثال بعدا آخر، فهو :» **بمثابة الشارح والكاشف لكلام صاحبه يؤتى به عند تعذر الفهم أحيانا وعند التطبيق أحيانا أو التوكيد على صحة القول** «[31] وكان المنتظر من النحاة بناء على الدعوى التي تسري في تاريخ النحو إلى يوم الناس هذا من ربط النشأة بالحفاظ على النص القرآني، أقول: كان من المنتظر أن تمتلئ كتب القواعد من لدن سيبويه بأمثلة قرآنية وشواهد قرآنية تقرب القاعدة المدروسة لأذهان المتعلمين، وتربط بين علم النحو ومتعلميه والغاية التي من أجلها كان.

لكن المدقق في كتب النحو المطولة التي حوت استدلالات النحاة لما يرونه تقعيدا للغة العرب يجد ظاهرة مطردة تشي بصورة ظاهرة، بل تدل دلالة بينة على ما يذهب إليه البعض من تعمد أكثر النحويين إبعاد الشاهد القرآني من مصادر التقعيد النحوي أو على الأقل إهماله، هذه الظاهرة تتمثل في اعتماد النحاة في التمثيل لعدد كبير من القواعد بأمثلة مصنوعة دون

التمثيل القرآني مع وجود ذلك المثال في نصوص القرآن الكريم. وجه الغرابة هنا والتناقض مع ما ذاع في الدرس النحوي من بناء القواعد صيانة لذلك النص المقدس، أن ذلك التصور الشائع كان واجبا أن يترتب عليه اعتماد هذا النص في أمثلتهم وشواهدهم بيد أن ذلك لم يكن إلا تصورا ينقضه واقع القواعد في كتب النحاة، إذ إنهم مثلوا للعديد من القواعد بأمثلة مصنوعة بديلا عن المثال القرآني مع وجوده وشيوعه لديهم ولدى غيرهم، ولم يكن هذا الإهمال للقرآن تمثيلا وقفا على السابقين من النحاة أو ممن كان لهم موقف من القراء والقراءات القرآنية بل شمل هذا الإهمال النحاة المتأخرين الذين شاع عنهم حرص على الاحتجاج بالقرآن على نحو ما ذكر بعضهم[32] .

هذه القضية تملأ كتب قواعد النحو بصورة لافتة، وسوف أدلل على ذلك الجانب من القصور والإهمال بثلاث قضايا فقط تطبيقا لضوابط النشر:

القضية الأولى: في علامات الفعل:

يقول ابن هشام:» ينجلي الفعل بأربع علامات: إحداها: تاء الفاعل متكلما كان كـ قمت أو مخاطبا نحو: تباركت. الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ قامتْ، وقعدتْ ... الثالثة: ياء المخاطبة: كقومي ... الرابعة نون التوكيد شديدة وخفيفة: نحو:» **لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ**» [33]

فابن هشام وهو ممن يتدثر به البعض في تبرئة النحاة من قضية الطعن والإهمال الذي جرى على الشاهد القرآني ـ يمثل لعلامات الفعل بأمثلة مصنوعة خلا المثال الأخير الخاص بنوني التوكيد فمثل لتاء الفاعل بـــ(قمت بالضم، وتباركت فتحا للمذكر، وكسرا للمؤنث)، ولتاء التأنيث بـــ (قامت وقعدت) ولياء المخاطبة (بقومي) وعلى الرغم من كون ما مثل به عربيا فصيحا، إلا أنه لا يجاري أمثلة القرآن التي تمتلئ به صفحاته في القضية محل التمثيل. وهذه جزئية تكررت إلى حد بعيد عند النحاة كافة، فيمثل أحدهم لقاعدة ما بأمثلة مصنوعة وفي جزئية منها يأتي بمثال قرآني، وهذا التعامل يثبت بما لا يدع مجالا لريب أن النحاة أهملوا تفعيل النص القرآني في التمثيل للقواعد، إذ إنهم لو اعتنوا بالنص الكريم، وحرصوا على ربطه بعلم النحو لأحصوا من القرآن ما كان يمكن أن يكون مثالا أو شاهدا، لكنهم اعتمدوا المثال المصنوع في الاحتجاج، فإن وردت الآية في أذهانهم عرضا أتوا بها كما فعل ابن هشام هنا، وكما سيفعل في غيره.

أما ما نحن بصدده من علامات الفعل التي مثل لها ابن هشام بأمثلة مصنوعة دون أمثلة القرآن الكريم، فقد وردت في النص الكريم واضحة بينة.

فمثال تاء الفاعل متكلما(فررت وخفتكم من قوله تعالى :» **فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ** «[34]

ومثاله تاء الفاعل مخاطبا (علمتَ)، من قوله تعالى :» **لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ** « [35] .

ومثله تاء الفاعل مخاطبة (حفتِ) من قوله تعالى :» **فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ**»[36] .

ومثله تاء التأنيث(قالت) قوله تعالى :» **وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ**»[37] .

ومثال ياء المخاطبة (كلي واشربي وقري) من قوله تعالى:»» **فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا**»[38] .

وأود أن أشير إلى أمر سوف يتكرر كثيرا في هذه الدراسة ، هو : أن ابن هشام استعان بالمثال القرآني في جزء من قواعد الباب، واستبدل به في البقية المثال المصنوع، ولعل تمثيل ابن

هشام في بعض المواضع دون بعض يثبت أمرين مهمين :

الأول : هو أن التمثيل القرآني للقواعد كان ممكنا وفي مقدور النحاة لو أردوا ذلك وأجهدوا أنفسهم فيه .

الثاني : وهو أن التمثيل لبعض القواعد دون بعض يثبت أن بعض القواعد التي مثل لها النحاة بأمثلة مصنوعة مع وجود الأمثلة القرآنية تثبت دعوى الإعراض عن النص القرآني .

القضية الثانية: في بناء الفعل وإعرابه.

قال ابن هشام:» والفعل ضربان: مبني وهو الأصل، ومعرب وهو بخلافه. فالمبني نوعان: أحدهما الماضي، وبناؤه على الفتح كضرب، وأما ضربت ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمة ضربوا عرضة لمناسبة الواو. الثاني: الأمر، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه، فنحو اضرب مبني على السكون، ونحو:» اضربا « مبني على حذف النون، ونحو: اغز مبني على حذف آخر الفعل «[39] ومثله فعله ابن عقيل، فقال:» والمبني من الأفعال ضربان: أحدهما: ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح نحو ضرب وانطلق ما لم يتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيسكن. والثاني: ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني وهو فعل الأمر نحو اضرب وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين.[40] والعبارة ذاتها جاءت في شرح الأشموني، فيقول:» «وَفِعْلُ أَمْرٍ» وَفعل «مُضِي بُنِيَا» على الأصل في الأفعال: الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، والثاني على الفتح: لفظا كضرب، أو تقديرا كرمي، وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا، وبني على الفتح لخفته. وأما نحو: «ضربت» و«انطلقنا» و«استبقن» فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كالجزء من فعله، وكذلك ضمة «ضربوا» عارضة أوجبها مناسبة الواو.[41]

فالنحاة تحدثوا عن بناء الفعل الماضي والفعل الأمر دون مثال قرآني واحد، بل وضعوا أمثلة مصنوعة بديلة عنه على الرغم من وجود هذه الأمثلة وشيوعها في آي الذكر الحكيم.

فمن بناء الماضي على الفتح(ختم) من قوله تعالى :» **خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**»[42]. ومن بناء الماضي مع اتصال الفعل بتاء التأنيث(قالت) من قوله :» **قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ**»[43]. ومن بنائه على الفتح مع الاتصال بألف الاثنين(بلغا) من قوله تعالى :»**فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا**»[44].

أما بناؤ الماضي على السكون، فأمثلته واضحة في الكتاب الكريم وضوحا يبعث الحيرة في نفس الباحث.

فمن بناء الماضي على السكون لاتصاله بتاء الفاعل(أنزلت) من قوله تعالى :»**وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ**»[45] باتصال التاء الدالة على المتكلم بالفعل أنزل .

ومثال بناء الماضي على السكون مع تاء المخاطب(كفرتَ) من قوله تعالى :

« **أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ**»[46]

باتصال تاء الفاعل مخاطبا بالفعل كفر .

ومثال بناء الماضي على السكون مع تاء المخاطبة(خفت) من قوله تعالى :

« فَإِذَا **خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ** » [47].

ومثال بناء الماضي على السكون مع ناء الفاعلين(أرسلنا) من قوله تعالى:

«» **إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ** «[48] .

ومثال بناء الماضي على الضم لاتصاله بواو الجماعة(جاؤوا) من قوله تعالى :

« **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** «[49]

أما فعل الأمر، فمثال بنائه على السكون صحيح الآخر(اسكن) من قوله تعالى :

« **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** » [50]

ومثال بناء الأمر على السكون مع اتصاله بنون الإناث(أقمن وآتين وأطعن) من قوله تعالى:

«» **وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** «[51] .

ومثال بنائه على حذف حرف العلة(ادعُ) من قوله تعالى :

«»**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ...**»[52]

، وقوله :»**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**»[53] .

ومثال بنائه على حذف النون مع واو الجماعة(حافظوا) من قوله تعالى :

« **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ** «[54] .

ومثاله مع ألف الاثنين:

«» **اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ** «[55] .

ومثاله مع يا المخاطبة قوله تعالى :»**يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**»[56]

كل ذلك أهمله ابن هشام وغيره مستعيضا عنه بجمل من عند نفسه، لكنه تذكر المثال القرآني في حديثه عن بناء المضارع فقال:

«والمعرب: المضارع نحو يقوم لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث يبنى على السكون نحو:» وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ « ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو قوله تعالى:» كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ...«» [57] .

ولا ريب أن الجمل المصنوعة حلت محل الآي القرآني في أمثلة باب الفعل كما حلت في غيره على ما سيتضح لاحقا.

القضية الثالثة:

في مسألة نصب ياء المتكلم.

قال ابن هشام في حديثة عن نصب ياء المتكلم:

« فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل فنحو دعاني ويكرمني وأعطني ...».[58] والعبارة ذاتها تكررت عن كثير من النحاة، ربما بذات الألفاظ على النحو الآتي:

(1) يقول الشيخ خالد الأزهري:» «فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت، وجب قبلها نون الوقاية»؛ لنفي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله، وهو الكسر الشبيه بالجر، ولتقي ما بني على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل. «فأما الفعل فنحو: دعاني» في الماضي، «و: يكرمني» في المضارع، «و: أعطني» في الأمر، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية، «وتقول» فيما تردد بين الفعلية والحرفية: «قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني»، بنون الوقاية «إن قدرتهن أفعالا»، فإن قدرتهن أحرف جر و»ما» زائدة؛ أسقطت النون، وتقدير الفعلية هو الراجح، فتثبت النون.[59]

(2) ويقول السيوطي:» ش يلْحق وجوبا قبل يَاء الْمُتَكَلّم إِن نصبت بِغَيْر صفة نون الْوِقَايَة وَذَلِك بِأَن ينصب بِالْفِعْلِ مَاضِيا أَو مضارعا وأمرا كأكرمني ويكرمني وأكرمني متصرفا كَمَا مثل أَو جَامِدا كهبني وعساني وليسني وَمَا أحسنني وَاسم الْفِعْل نَحْو رويدني وعليكني أَو الْحَرْف نَحْو إِنَّنِي وكأنني وليتني ولعلني ولكنني».[60]

(3) ويقول الأشموني:»وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ» دون غيرها من المضمرات «مَعَ الفِعْلِ» مطلقا «الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ» مكسورة، نحو: «دعاني»، «ويكرمني»، «وأعطني»، و»قام القوم ما خلاني»، و»ما عداني وحاشاني»، إن قدرتهن أفعالا، و»ما أحسنني إن اتقيت الله»، و»عليه رجلا ليسني»، وندر «ليسي» بغير نون.»[61].

(4) ويقول ابن عقيل:» وقبل يا النفس مع الفعل التزم ... نون وقاية وليسي قد نظم «.[62]

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمني ويكرمني وأكرمني»[63]

فمثل لنصب الفعل بأمثلة مصنوعة مع وجود أمثلة القرآن واضحة في التدليل.

(5) والأمثلة ذاتها ذكرها أبو البركات ابن الأنباري في حديثه عن أفعل التعجب وكونها فعلا لا اسما، قال:» وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو «ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك» ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل «أَرْشَدَنِي، وأسعدني، وأبعدني» ولا تقول في الاسم «مرشدني» ولا «مُسْعِدني»[64]

هذه النقول وغيرها يدل على إعراض النحويين عن الاحتجاج بنصوص القرآن في هذه القضية على الرغم من وجود النصوص التي يمكن أن يمثل بها النحويون، ومن ذلك:

(1) فمثال الفعل الماضي:

« قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي »[65].

وقوله تعالى:

«قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ »[66]

(2) ومثال المضارع قوله تعالى:

« أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاء »[67].

ومنه قوله تعالى:

« لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي»[68]

(3) ومثال الأمر:

« فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ »[69]

ومنه قوله تعالى

«وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ»[70]

فالآيات السابقة شاهد عدل على كون الآيات القرآنية مشتملة على أمثلة كثيرة صالحة للتمثيل بها على القضية محل الدراسة.

القضية الرابعة في إعراب الأسماء الستة :

يبدو للناظر منذ الوهلة الأولى إهمال كبير للأمثلة القرآنية التي شملت هذا الباب جميعه في حالاته المختلفة.

يقول ابن هشام:» باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف وتخفض بالياء، وهي ذو بمعنى صاحب، والفم إذا فارقته الميم، والأب والأخ والحم، والهن. ويشترط في غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة، فإذا أفردت أعربت بالحركات، نحو « وَلَهُ أَخٌ « « إِنَّ لَهُ أَبًا « و: وَبَنَاتُ الأَخِ « ويشترط في الإضافة أن تكون لغير ياء المتكلم، فإذا أضيفت للياء أعربت بالحركات، نحو:» وَأَخِي هَارُونُ « و» رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي «، وذو ملازمة للإضافة لغير ياء المتكلم فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة لها « . ويؤكد ترك ابن هشام للمثال القرآني ما ذكره في شرح قطر الندا، فقال:» الْأَسْمَاء السِّتَّة وَهِي أَبوهُ وَأَخُوهُ وحموها وهنوه وفوه وَذُو مَال فَترفع بِالْوَاو وتنصب بِالْألف وتجر بِالْيَاءِ ش هَذَا هُوَ الْبَاب الأول مِمَّا خرج عَن الأَصْل وَهُوَ بَاب الْأَسْمَاء السِّتَّة المعتلة المضافة وَهِي أَبوهُ وَأَخُوهُ وحموها وهنوه وفوه وَذُو مَال فَإِنَّهَا ترفع بِالْوَاو نِيَابَة عَن الضمة وتنصب بِالْألف نِيَابَة عَن الفتحة وتجر بِالْيَاءِ نِيَابَة عَن الكسرة تَقول جَاءَنِي أَبوهُ وَرَأَيْت أَبَاهُ ومررت بِأَبِيهِ وَكَذَلِك القَوْل فِي الْبَاقِي وَشرط إِعْرَاب هَذِه الْأَسْمَاء بالحروف الْمَذْكُورَة ثَلَاثَة أُمُور أَحدهَا أَن تكون مُفْرَدَة فَلَو كَانَت مثناة أعربت بِالْألف رفعا وبالياء جرا ونصبا كَمَا تعرب كل تَثْنِيَة تَقول جَاءَنِي أَبَوَانِ وَرَأَيْت أبوين ومررت بابوين وَإِن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأَصْل كَقَوْلِك جَاءَنِي آباؤك وَرَأَيْت آباءك ومررت بآبائك وَإِن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تَصْحِيح أعربت بِالْوَاو رفعا وبالياء جرا ونصبا تَقول جَاءَنِي أبون وَرَأَيْت أبين ومررت بأبين وَلم يجمع مِنْهَا هَذَا الْجمع إِلَّا الْأَب وَالْأَخ والحم الثَّانِي أَن تكون مكبرة فَلَو صغرت أعربت بالحركات نَحْو جَاءَنِي أبيك وَرَأَيْت أبيك ومررت بأبيك الثَّالِث أَن تكون مُضَافَة فَلَو كَانَت مُفْرَدَة غير مُضَافَة أعربت

أَيْضا بالحركات نَحْو هَذَا أَب وَرَأَيْت أَبَا ومررت بأب وَلِهَذَا الشَّرْط الْأَخير شَرط وَهُوَ أَن يكون الْمُضَاف إِلَيْهِ غير يَاء الْمُتَكَلّم فَإِن كَانَ يَاء الْمُتَكَلّم أعربت أَيْضا بالحركات لَكِنَّهَا تكون مقدرَة تَقول هَذَا أبي وَرَأَيْت أبي ومررت بِأبي فَيكون آخرهَا مكسورا فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة والحركات مقدرَة فِيهِ كَمَا تقدر فِي جَمِيع الْأَسْمَاء المضافة إِلَى الْيَاء نَحْو أبي وَأخي وحمي وَغُلَامِي...»[71]

ويقول ابن عقيل في شرح بيت ابن مالك:

أب أخ حم كذاك وهن ... والنقص في هذا الأخير أحسن

يعني أن أبا وأخا وحما تجري مجرى ذو وفم اللذين سبق

ذكرها فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأبيه وأخيه وحميها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة[72]

فالنحاة في النصوص السابقة لم يمثلوا لإعراب الأسماء الستة المكتملة الشروط بمثال واحد، قرآنيا كان أو مصنوعا، وقد جاءت آيات الذكر الحكيم بأمثلة عدة محيطة بكافة قواعد الباب.ومنه (ذو) رفعا قوله تعالى :» **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ** «[73].

ومن المنصوب قوله :»**فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ** «[74].

ومن الجر :» **بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ** «[75] .

و (الأب) رفعا قوله تعالى :» **وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ**»[76]

ونصبا :» **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ** «[77]

وجرا:» **ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ** "[78] .

وقد ترك ابن هشام المثال القرآني لما فارق شرط الإفراد معربا بغير الواو رفعا والألف نصبا، والياء جرا، ومن ذلك كلمة الأب مثنىً في قوله تعالى:» **فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ** «[79] ،

وقوله تعالى:» **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ** «[80] .

ومن مجيئها جمعًا للتكسير معربة بالعلامة الأصلية:

(رفعا)قوله تعالى» **أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا** «[81].

والنصب قوله تعالى :»**قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا**»[82] ،

والجر قوله تعالى:»**وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ** «[83].

القضية الخامسة: **في تثنية الأسماء.**

يقول ابن هشام « وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين كـ(الزيدان والهندان) ، فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، وحملوا عليه أربعة ألفاظ: اثنين واثنتين مطلقا ، وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، فإن أضيفا لظاهر لزمته الإضافة «[84].

فابن هشام أوجز في تعريفه بيان حركات إعراب المثنى ممثلا بمثالين غير دالين عن إعرابه (رفعا ونصبا وجرا) تاركا أمثلة قرآنية عديدة مشتملة على حكم جميعا وملحقاته.

ومن ذلك(رفعا رجلان) من قوله تعالى :»**قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا** ...»[85].

ومثاله نصبا(رجلين) من قوله تعالى :» **فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ**»[86].

ومثاله جرا(فئتين) من قوله تعالى :» **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا** "[87].

كذلك جاءت أمثلة القرآن موضحة إعراب الملحق بالمثنى.

ومنه(اثنان) رفعا من قوله تعالى :» ... **اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ** "[88].

ومنه قوله تعالى(اثنين) نصبا من قوله تعالى :» **مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ**»[89].

وفي حال التركيب مع العشرة رفعا(اثنتا) من قوله تعالى :»**فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً** «[90].

ومن التركيب مع العشرة نصبا(اثني) من قوله تعالى :» **وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا** «[91].

ومن الملحقات (كلا) مضافة لمضمر من قوله تعالى :» **إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا**»[92] ، وكذا جاء النص القرآني موضحا إعراب (كلا وكلتا) بالعلامات المقدرة حال الإضافة للظاهر، ومن ذلك قوله تعالى :»**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا** «[93] حيث جاءت(كلتا) معربة مبتدأ بالعلامة المقدرة.

المطلب الثاني:الشاهد القرآني استشهادا.

يقصد بالاستشهاد: نص ينتمي لعصر الاحتجاج، **الشاهد** : الحجة على قضية من قضايا النحو العربي ، هذا النص يعده النحاة أساسا للقاعدة ينبغي احترامه والإذعان له، فالشاهد :» الخبر القاطع الموثق يستعمله اللغوي أو النحوي أو المفسر ... ويكون في العربية آية قرآنية أو بيت شعر أو حديثا نبويا ... يورد للاحتجاج أو الاستدلال به على قول أو رأي «[94].

فالشواهد تأتي في الأصل لإثبات صحة القاعدة، قال الألوسي:

« **الشاهد هو الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم ...**»[95]

أو هو :» **إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة** « [96]

وهذا المبحث يدور حول النص القرآني احتجاجا، فيرصد احتجاج النحاة للقاعدة بالأشعار دون شواهد القرآن مع وجوده رغم ما بينهما من فوارق في التوثيق والثبوت والفصاحة، فشواهد النحاة الشعرية فيها المجهول والمنسوب، وفيها ما له سند من كلام العرب، ومنها ما جاء فردا لا سند له ولا مثيل، ورغم ذلك وجدنا قواعد كثيرة بُنيت على هذه الشواهد مع إمكان الاحتجاج بالشواهد القرآنية، وقد صدق الأستاذ سعيد الأفغاني في وصف عمل النحاة إذ قال :»... **حتى إذا أتت بعضهم قراءةٌ صحيحة السند تُخالف قاعدته القياسية، طعَن فيها، وإن كان قارئها أبلغَ وأعرب من كثيرٍ ممن يَحتج النحوي بكلامهم!** «[97]»

ولا ريب أن هذا المظهر من مظاهر التناقض بين التأصيل والتطبيق كثير جدا في كتب القواعد غير أني سألتزم بعرض ثلاث قضايا فقط (تطبيقا لمعايير النشر)، وهذه القضايا على النحو الآتي:

القضية الأولى: المبتدأ الوصف الرافع لمكتف به عن الخبر:

اشترط ابن هشام لكون المبتدأ مكتفيا بمرفوعه سبقه بنفي أو استفهام قال ابن هشام :» ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنُوا. «[98]

وهذا شاهد لا يصح الاحتجاج به قال الشيخ محمد محيي الدين واصفا الشاهد:

«لم ينسب إلى قائل معين.»[99] :

واحتج بشاهد آخر مجهول:

خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتما إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَي مَنْ أُقَاطِعُ

وعلى الرغم من هذه الجهالة المطلقة للشاهدين فإن ابن هشام احتج بهما معرضا عن الاحتجاج بالشاهد القرآني الذي ورد مؤيدا لهذه القاعدة وذلك قوله تعالى:

« **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ** «[100] .

فأنت فاعل سد مسد الخبر رفعه المبتدأ الوصف واكتفى به، وكذلك قوله تعالى :

« **وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ** « [101]

فحق مصدر في معنى اسم الفاعل ، أي : أثابت هو .

القضية الثانية :

شرط الحروف العاملة عمل ليس .

قال ابن هشام في شرط عمل (ما) :» ألا يتقدم الخبر «[102] واحتج لذلك بقوله :

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا ... وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ "[103]

قال المحقق :» ولم أقف لهذا البيت على نسبة ولا عثرت له على سوابق أو لواحق «[104]

ورغم هذا الطعن في الاحتجاج به للجهالة نجد النحاة يقدمونه مع الإعراض عن قوله تعالى :

«**مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ** «[105]

فالخبر هنا (لكم شبه جملة) والمبتدأ (ملجأ) مجرور لفظا مرفوع محلا ، لأن (من) زائدة.

وفي إعمال (لا) ، قال:» وأما لا فإعمالها عمل ليس قليل ويشترط لها الشروط السابقة ماعدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك . كقوله:

فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ .

والصحيح جواز ذكره كقوله :

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وقد أجاز ذكر خبر (لا) بشعر مجهول ، قال فيه المحقق :» وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا «[106] تاركا قوله تعالى « ... **لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ**»[107]وكذا قوله :» **فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**" «[108] فالآيتان كقول المجهول السابق : فلا شيء على الأرض باقيا . ولقد أقر النحاة بجواز كونها عاملة [109]

وقد ترك ابن هشام الشواهد التي تثبت الإهمال مع أحد الشروط كشرط ألا يتقدم الخبر، وكون المعمولين نكرتين، وقد جاء ذلك بالنص القرآني .

فالأول في قوله تعالى :» **لا فِيهَا غَوْلٌ** «[110] ، **والثاني** في نحو قوله :» **لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ** «[111]

القضية الثالثة: في جواز تأنيث الفعل للفاعل .

قال ابن هشام :» ويجوز الوجهان في مسألتين :

إحداهما: المنفصل كقوله :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سُوءٍ

وقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، والتأنيث أكثر إلا إن كان الفاصل إلا فالتأنيث خاص بالشعر «[112].

فابن هشام هنا احتج بالشاهد الشعري معرضا عما ورد في النص القرآني من شواهد، ومنه:

(أحاطت) من قوله تعالى :» **بلى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ..**»[113].

فقد أنث الفعل أحاطت جوازا ، لأن فاعله مؤنث مجازي منفصل.

ونحو(جاءه) من قوله تعالى :» **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ** «[114].

الثانية : قال ابن هشام : « وفي المجازي التأنيث نحو قوله تعالى:» **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**» ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، لأنها في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التأنيث نحو» **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**» «**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا**»، وأورقت الشجر والتذكير نحو : أورق الشجر ، (**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**) (**وقال نسوة**) وقال الرجال وجاء الهنود «[115]

فالنص مثال واضح عن الإعراض عن الشاهد القرآني في جزء واضح من أجزائه ، فإذا كانت النماذج السابقة تجلى فيها الإعراض التام عن الشاهد القرآني في مقابل الشاهد الشعري ، فإن نص ابن هشام الأخير واضح فيه أنه اعتمد على النص القرآني في بعض أجزائه ، وأعرض عنه في بعض جزئياته ، مما يوضح بجلاء الفكرة التي يدور حولها البحث ، فابن هشام احتج لاسم الجنس واسم الجمع بشاهدين من القرآن ، ثم أعرض عنه في الاحتجاج للجمع بالمثال ، فمثل بالشجر تأنيثا وتذكيرا مع الاتصال فقط على الرغم من أن النص القرآني شمل الحالات الأربعة، تذكيرا وتأنيثا واتصالا وانفصالا .

فشاهد التأنيث مع الاتصال قوله تعالى :» **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى** «[116].

وشاهده مع الانفصال قوله تعالى :» **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ...**»[117].

ومن شواهد تذكير جمع التكسير مع الاتصال قوله تعالى :» **حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ** «[118].

أما التذكير مع الانفصال فشاهده قوله تعالى :» **قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي...** «[119].

أما جمع التكسير لمؤنث فقد ذكر له ابن هشام له شاهد واحد حال الاتصال في قوله تعالى:

«**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**» [120].

وترك شاهد التأنيث مع الانفصال في قوله تعالى :

«**كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ** «[121]

القضية الرابعة : .: إقامة المصدر مقام فعله.

قال ابن هشام : « وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان : ما لا فعل له ، نحو : ويل زيد وويحه ، وبله الأكف ... فيقدر له عامل من معناه على حد : قعدت جلوسا « ثم قال : « أما الثاني : ما له فعل من لفظه ، وهو نوعان : واقع في الطلب ، وهو الوارد دعاء كـ سقيا ورعيا وجدعا أو أمرا أو نهيا ، نحو قياما لا قعودا ونحو فضرب الرقاب «[122]

فابن هشام في احتجاجه للقاعدة في نصه السابق يعرض عما ورد في النص القرآني من النوع الأول وهو ما لا فعل له ، ومن ذلك:

قوله(ويلكم) من قوله جل شأنه :» **قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا** «[123].

وفي الحالة الثانية وهي المصدر الذي له فعله ، إذ احتج لما دلّ على الأمر بقوله تعالى :» **فضرب الرقاب** « ، وأعرض عما ورد في النص القرآني دالا على الدعاء من نحو قوله تعالى :» **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ** « [124]

ثم الواقع بعد،أو واقع في الخبر ، وذلك في مسائل ، ثم ذكر منها :» أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره ، فالأول الواقع بعد جملة تحتمل معناه ، نحو :» له على ألف عرفا « أي اعترفا ، : والثاني : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو :» زيد ابني حقا « و «هذا زيد الحق لا الباطل « و»لا أفعل ذلك البتة «[125]

وهو هنا يعرض عما ورد في النص القرآني من شواهد القاعدة ، فمما ورد من نصب المؤكد لنفسه ، والعامل فيه محذوف وجوبا قوله تعالى :» **وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ** «[126] فوعد مصدر محذوف عامله والتقدير : وعد الله ذلك وعدا . والشاهد الثاني قوله تعالى :» **أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** «[127] فحقا مصدر مؤكد لغيره ، والعامل فيه محذوف وجوبا تقديره : أحقهم حقا.

المطلب الثالث:الشاهد القرآني ترجيحا:

الترجيح مأخوذ من(**رجح**) ، وهو دال على الثقل، يقال : رجحت بيدي شيئا وزنته ، ونظرت ما ثقله[128] :» ومن هذا المعنى استعمل فعله في باب المفاضلة لتفضيل أمر على آخر وتقويته بدليل أو قرينة وما شابه ذلك ... لأن الرجحان بالثقل لا يكون إلا لزيادة فضل أو مزية «[129]، وقد عرفه الاصطلاحيون بأنه: إثبات مرتبة في إحدى الدليلين على الآخر ، أو :» بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر « [130] أو:» تغليب أحد المتقابلين «[131]

قال د. محمد فرج علي :» أما الأخبار فيقع فيها الترجيح بالرجوع إلى حال راويه أو إلى متن الحديث ... «[132] فالراوي يرجح بكثرة الرواة، وقلة وسائطه، وفقه الراوي وعلمه بالعربية، وأفضليته وحسن اعتقاده، وكونه صاحب الوقعة ... وبكثرة المزكين وحفظه وزيادة ضبطه، كذا يرجح بزيادة الثقة والفطنة والورع «[133]

قال المقدسي :» كما أطالوا النظر عند الترجيح في السند، كأن يكون أحدهما مرسلا والآخر مسندا، فالمسند أولى، لأنه متى ذُكر الراوي أمكن السامع الفحص عن عدالته «[134]

هذا التنظير المهم حكم عادل على صنيع النحاة الذي سوف يظهر في هذا المبحث الأخير، فالترجيح تقديم لأحد الدليلين على الآخر وتقعيد ما ينص عليه ، والترجيح يجب أن يكون

لأقوى الدليلين سندا ومتنا، والطبيعي أن يكون القرآن الدليل الراجح حال الخلاف بحكم تقدمه سندا ومتنا ، لكن الملاحظ أن النحاة قدموا الدليل الشعري في كثير من قضايا النحو على نصوص الكتاب . وسوف يتبين ذلك في القضايا الثلاثة الآتية :

القضية الأولى : العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر :

اختلف النحويون في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، فذهب البصريون إلى امتناع ذلك [135] ، معرضين عن ترجيح الجوازبما ورد في نصوص القرآن، ومن ذلك:

قوله تعالى في قراءة حمزة الزيات:» **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**»[136].

بجر الأرحام وهي قراءة حمزة أحد القراء السبعة.

وبقوله جل شأنه :» **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ...**»[137].

فقوله : وما يتلى عليكم معطوف على الضمير في قوله (فيهن).

ومن ذلك :» **... وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** «[138].

بعطف المسجد على الضمير في به ،

وقد ذهب البصريون(ومعهم ابن هشام) إلى عدم جوازه معرضين عن الآيتين السابقتين صارفين ما يدل ظاهرهما عليه من إجازة القاعدة ،

وقد نقل ابن الأنباري هذا التأويل بقوله :» أما احتجاجهم بقوله تعالى :(... والأرحامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ، أحدهما : أن قوله والأرحام ليس مجرورا بالعطف على الضمير الجر ور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيبا) ، والوجه الثاني : أن قوله والأرحام مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ... وأما قوله تعالى :(... فيهن وما يتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه أيضا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، إنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) ، والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين . والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على النساء من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور فيهن .[139] ، وقد أوغل نحاة البصرة في الإعراض عن النص القرآني بوصفهم آية (الأرحام) بالقبح والضعف [140]

القضية الثانية: تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع السلامة:

أوجب جمهور النحاة تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعا مؤنثا، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعا مذكرا سالما [141] وتبعهم على ذلك غير قليل من المتأخرين[142] .

قال ابن هشام:» **إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون، والتأنيث في نحو : قامت الهندات** « [143] .

وهذا الوجوب فيه ترجيح لشواهد الشعر دون النظر للشاهد القرآني في نحو قوله تعالى :

« **إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل** «[144] . وقوله جل شأنه «: ... **وجاءهم البينات** «[145] .

الغريب أن ابن هشام لم يكتف بالإعراض عن الشاهد القرآني وعدم جعله مرجحا في الجواز بل ذهب لتأويل الشاهد عدة تأويلات ـ وكأنه فوجئ به ـ فقال :

« **وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد، وبأن التذكير في جاءك للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن أل مقدرة بالآتي، وهي اسم جمع** »[146]

القضية الثالثة:مجيء واو العطف زائدة :

اختلف النحويون في جواز مجيء الواو العاطفة زائدة ، فرجح الكوفيون الجواز عملا بقوله تعالى :

« **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**[147] .

فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ، لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاءوها) كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها (**حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**)[148]

وقوله تعالى :» **حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ** «[149].

فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه : اقترب ، لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فتحت).

ومنه قوله تعالى :»»**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ. وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**... «[150].

وقد أعرض البصريون عن دلالة الآيات التي احتج بها الكوفيون وجعلها دليلا مرجحا في الجواز بتأويلها عن ظاهرها على ما نقل أبو البركات عنهم ، قال :» أما احتجاجهم بقوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ، لأن الواو في قوله : (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب إذا فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك في قوله (... واقترب الوعد الحق) الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (فإذا هي شاخصة) وكذلك قول الله تعالى :» إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ...» الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : ... يرى الإنسان فيه الثواب والعقاب ... « [151] وكل هذا رغبة في الإعراض عن الشاهد القرآني نصرة للرأي ودفاعا عن المذهب . ومما سبق عرضه في هذه القضايا يتبين للقارئ النوع الثالث من مظاهر الإعراض عن النص القرآني وشواهده ، فالقضايا العشر التي تم رصدها في هذا المبحث تغافل النحاة عن النص القرآني ، فحكموا بالمنع والشذوذ لأحكام ورد في نص الكتاب ما يؤيدها ويجعلها حجة .

وللباحث أن يسأل عن الزعم المنتشر المتمثل في ادعاء صنيع القواعد النحوية من أجل القرآن وحفظ نصه ، أين هو ؟ والنحاة يهدرون نصوصه في مقابل نصوص لم تبلغ شيئا من ناحية التوثيق والإسناد .

الخاتمة:

تناولت في هذا البحث ظاهرة تتعلق بمصدر هام من مصادر التقعيد النحوي، هذا المصدر هو القرآن الكريم الذي أجمع نحاة العربية على أنه حجة على ما سواه، وأن ما صاغوه من قواعد وما نظروا له من أحكام كان خدمة له ودفاعا عنه وصيانة للغته من اللحن أو التغيير. ورغم هذا الإجماع إلا أن النحاة لم يتبعوا هذا التنظير تطبيقا يوازيه ، فتراجع النص القرآني وتراجعت شواهده أمام كل ما استعان به النحاة من شواهد عربية ينقص كثيرا منها التوثيق الذي يجعل المتلقي مطمئنا للحكم النحوي الذي أصدره النحاة بناء على ذلك النص العربي، بل ينقص كثيرا منها تلك الضوابط التي وضعها النحاة لقبول الشاهد حجة على القواعد، بل تراجع أمام أمثلة النحاة المصنوعة صناعة تجافي ما كان يعرف بضوابط الاحتجاج وعصره . هذا التراجع للنص القرآني أوقع خلافا عميقا بين المشتغلين بقضايا النحو وأصوله حول موقف النحويين هذا بين معترف به ورافض له ، وبين منكر لوجوده أو متأول له . وقد حاولت في هذا البحث أن أحرر هذا النزاع، وأن أحكم في هذا الخلاف، وأن أتبين الموقف الحقيقي من النص القرآني للنحاة المؤسسين لهذا العلم ، وقد سلكت في ذلك منهجا مختلفا عما اعتاده الذين يرون أن النحاة أهملوا النص القرآني في ميدان الدراسات النحوية وأولئك الذين يرون خلاف ذلك، فنظرت في القواعد والشواهد لأرى حقيقة الموقف العملي ، فنظرت للنص القرآني في ثلاثة محاور، فنظرت إليه في أمثلة النحاة التي تمهد للقاعدة النحوية، ونظرت إليه في شواهد النحاة التي يستدلون بها على صحة القاعدة النحوية، ونظرت إليه في قضايا الخلاف حيث يكون الترجيح لدليل من الأدلة، فيترتب عليه حكم نحوي ملزم .

وقد تبين ما يأتي :

أولا : أن النحاة المؤسسين المؤثرين أهملوا النص القرآني تمثيلا، وذلك أنهم مثلوا لعدد كبير لقواعدهم بأمثلة مصنوعة مكررة معرضين عن التمثيل بآيات القرآن الكريم مع وجود آيات عديدة بديلة عن أمثلتهم المصنوعة ، ولهذا أمثلة عديدة ذكرتها ، وما تركته خوف الإطالة أكثر .

ثانيا : أن النحاة المؤسسين المؤثرين أهملوا النص القرآني احتجاجا، وذلك أنهم في كثير القضايا احتجوا بشواهد شعرية ينقص الكثير ضوابط للاحتجاج بها معرضين بها عن القرآن الكريم مع وجودها بين أيديهم فيحتجون بالمشكوك في قائله، والمرتاب في متنه دون شواهد القرآن الموثقة سندا ومتنا، وقد أوردت عددا منها، وما تركته مراعاة لضوابط النشر أكثر.

ثالثا: أن النحاة المؤسسين المؤثرين أهملوا النص القرآني ترجيحا حال الخلاف النحوي، فنراهم يرجحون أحكاما بالمنع على الرغم من ورود ما يؤيد جوازها في نصوص القرآن الكريم، وقد تعصب النحاة لقواعدهم فردوا حكم الجواز برد القراءة أو الطعن في القراء وذمهم، وقد أودعت المبحث الثالث عددا من القضايا التي تثبت ذلك النوع من الإهمال للنص القرآني، والتقديم لغيره من شواهد النحويين. وما تركته مراعاة لضوابط النشر أكثر

وبناء على هذه النتائج يمكن أن يترتب عليها أمران:

1. الصلة بين صناعة النحو والمحافظة على النص القرآني من اللحن مسألة لا يمكن الإقرار بها بسلاسة، إذ إن النتائج السابقة شواهد بينات على خلاف ذلك، فلو أن النحاة انطلقوا من القرآن محافظة عليه، وحرصا على نصه ما كان لهم أن يهملوه في مناحي التقعيد على ما سبق رصده، وما كان لهم أن يصل بهم الأمر إلى الطعن في نصوصه بالحكم عليها بالشذوذ والضعف والقلة، والطعن في قرائه بأوصاف لا يمكن أن تصدر ممن نصب نفسه دفاعا عنه أو حرصا عليه .
2. الناظر في كتاب الله تعالى المتتبع لشواهده الصالحة لقواعد النحو العربي تمثيلا واحتجاجا وترجيحا يجد أننا في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة النحو العربي لتكون القواعد النحوية مرآة لشواهد القرآن الكريم وقراءاته ،وكذا الصحيح من أحاديث النبي ﷺ ، وكذا الصحيح من شواهد العرب.

الهوامش:

(1) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ج4 ص83 تحقيق / شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي الطبعة التاسعة بيروت مؤسسة الرسالة1413هـ

(2) المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ص11 الطبعة السابعة دار المعارف ، د.ت

(3) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي د. عفيف دمشقية ص51 الطبعة الأولى معهد الإنماء العربي ـ بيروت 1978

(4) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د. محمد سمير نجيب اللبدي ص29 الطبعة الأولى ـ دار الكتب الثقافية الكويت ، 1398ـ 1978م

(5) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص14 ، دار الرشيد للنشر ، بغداد العراق 1981

(6) المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1990: 97.

(7) تاريخ النحو وأصوله، د. عبد الحميد السيد طلب، تقديم: عبد السلام هارون، مكتبة الشباب: 82.

(8) مراحل تطور الدرس النحوي د. عبد الله الخثران ص28 دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية 1993 ـ 1413 ... ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي ص الطبعة الثانية ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم ص مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية 1413 ــ 1993 ، وتأريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص11دار المعارف

(9) موقف النحو العربي من النص ، د. عبد السلام حامد ، موقع رابطة أدباء الشام تاريخ 3/ نيسان / 2010

(10) الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص 113، عالم الكتب القاهرة 1976

(11) الشواهد والاستشهاد في النحو العربي د. عبد الجبار النايلة ص236 و237 مطبعة الزهراء بغداد ط1 1369 ــ 1976

(12) الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ج4 ص36 مطبعة السعادة . القاهرة 1345

(13) تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) فخر الدين الرازي ج3 ص 194 دار الطباعة ، القاهرة 1289

(14) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ج4 ص 229 ـ 230

(15) نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجواري ص6و7 المجمع العلمي العراقي 1394 ـ 1974

(16) في أصول النحو، الأستاذ سعيد الأفغاني ص31 الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر 1407هـ - 1987م

(17) قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني د. محمد حسن عواد ص138 المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ــ المجلد السابع (1ـ أ) 1432 ــ 2011

(18) المصدر السابق نفسه.

(19) منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته د. سليمان خاطر من ص205 : 229 نشر دار الرشد ...

(20) في أصول النحو. أ. سعيد الأفغاني ص 31

(21) الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة ص8

(22) الرواية والاستشهاد باللغة ص244 عالم الكتب، القاهرة 1972

(23) الشاهد اللغوي ص270 د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني العدد السادس 1992

(24) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ص135 أمان الله حتحات، رسالة دكتوراه. جامعة حلب ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1414 ـ 1993

(25) المرجع السابق نفسه

(26) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص384 د. مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة ــ بغداد العراق 1374 ـ 1955

(27) المثال النحوي المصنوع ـ فلسفته النحوية وأبعاده د. سهى فتحي نعجة ص4

(28) الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي أ. محمد ناجي حسين ص19

(29) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ص144 د. حسن حسين الملخ

(30) إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد ص60 و61 محمود شكري الألوسي تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري / وزارة الأوقاف بالعراق1402/ 1981

(31) الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي ص19

(32) انظر نص الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة هذا البحث ، وهو نص منقول من بحثه (قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري)

(33) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري 1 : 23 و24 (توثيق الكتاب1

(34) الشعراء 21

(35) الأنبياء 65

(36) القصص 7

(37) القصص 11

(38) مريم 26

(39) أوضح المسالك ج 1 ص: 35 و36

(40) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج1 ص 39 المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)

(41) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاهالطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980م

(42) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1 ص 44 المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ

(43) البقرة 7
(44) يوسف 51
(45) لكهف 61
(46) البقرة 41
(47) لكهف 37
(48) لقصص 7
(49) المزمل 15
(50) يوسف 16
(51) البقرة 35
(52) الأحزاب 33
(53) النحل 125
(54) القصص 77
(55) البقرة 238
(56) طه 43
(57) آل عمران 43
(58) أوضح المسالك 1: 36
(59) أوضح المسالك 1: 117
(60) شرح التصريح ج1 ص 116
(61) همع الهوامع ج1 / 255
(62) شرح الأشموني ج 1 / 101
(63) شرح ابن عقيل ج1: 108
(64) المرجع السابق.
(65) الانصاف في مسائل الخلاف ج1 ص 106 أبو الركات ابن الأنباري.
(66) نوح 21
(67) سورة آل عمران، آية:40
(68) الأعراف 71
(69) سورة المائدة، آية:28
(70) البقرة 152
(71) سورة يوسف، آية:42
(72) شرح قطر الندا وبل الصدا 1: 45: 46
(73) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج 1 ص 50
(74) الرعد 6

(75) الإسراء 26
(76) إبراهيم 37
(77) لقصص 23
(78) الأحزاب40
(79) يوسف 81.
(80) الكهف 80
(81) يوسف 100
(82) هود 78
(83) الأعراف 28
(84) المؤمنون 24
(85) أوضح المسالك ج1 ص47
(86) المائدة 23
(87) لقصص 15
(88) آل عمران 60
(89) المائدة 106
(90) الأنعام 143
(91) البقرة 60
(92) المائدة 12
(93) الإسراء 22
(94) الكهف 32
(95) المثال النحوي المصنوع ... د. سهى فتحي نعجة ص4
(96) إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد ، العلامة محمود الألوسي ، مجلة لغة وأدب ص54 العدد 555 ذو القعدة 1432 ، سبتمبر وأكتوبر 2011
(97) في أصول النحو سعيد الأفغاني ص60 دمشق ط3 1383 ـ 1963
(98) في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني ص31 الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر 1407هـ - 1987م.
(99) أوضح المسالك ج1 ص171و 172
(100) أوضح المسالك ج1 ص171
(101) مريم 46
(102) ونس 53
(103) ج1 ص25
(104) أوضح المسالك ج1 ص250
(105) المصدر السابق نفسه

(106) الشورى 47
(107) المصدر السابق نفسه ص256
(108) البقرة 254
(109) البقرة 38
(110) البحر المحيط ج1 ص 169
(111) الصافات 47
(112) يس 40
(113) أوضح المسالك ج2 100
(114) البقرة 81
(115) البقرة 275
(116) أوضح المسالك ج2 ص104
(117) العنكبوت 31
(118) غافر 83
(119) وسف 101
(120) آل عمران 184
(121) يوسف 30
(122) الرعد 30
(123) أوضح المسالك ج2 ص190 ، 192
(124) طه 61
(125) محمد 8
(126) أوضح المسالك ج2 ص195 و196
(127) الروم 2
(128) الأنفال 4
(129) العين 3/ 78 الخليل بن أحمد الفراهيدي
(130) لترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ص73 و74
(131) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص315
(132) لتوقيف على مهمان التعريف ص95 محمد عبد الرؤوف المناوي
(133) التعارض والترجيح ص إعداد / أمحمد فرج علي فرحات . جامعة عمر المختار
(134) بذل النظر في الأصول ص484 لمحمد عبد الحميد الأسمري تحقيق محمد زكي عبد البر مكتبة التراث ـ القاهرة ط الأولى 1992
(135) أصول الفقه لشمس الدين المفلح المقدسي ص484 تحقيق د. فهد بن محمد السدحان ـ مكتبة العبيكان ط الأولى 1999 .

(136) الكتاب 2/ 381 ، أمالي الزجاجي 246

(137) النساء (1) والقراءة بجر الأرحام قرأ بها الحسن وابن عباس ، انظر السبعة 266 ، والكشف 1/375 ، وإتحاف فضلاء البشر 185

(138) النساء 127.

(139) البقرة 271

(140) الإنصاف ج2 ص467و 468

(141) الخصائص 2/ 285 ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/2 ، الكشاف 1/ 462 ، شرح المفصل 3 / 78 .

(142) الكتاب 2 / 38 و39 ، والتصريح على التوضيح 1/ 280

(143) شرح التسهيل 2/ 113 ، ارتشاف الضرب 1/ 351

(144) أوضح المسالك ج2 ص402

(145) يونس 90

(146) آل عمران 86

(147) وضح المسالك ج2 ص402

(148) الزمر 73

(149) الزمر 74

(150) الأنبياء97

(151) الانشقاق 1

(152) الإنصاف ج2 459 و460

المصادر والمراجع:

(1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة د. محمد عيد عالم الكتب

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت 1426 ــ 2006، دار المعرفة الجامعية.

(3) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري، مطبعة السعادة. القاهرة 1345

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ صيدا، بيروت

(5) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د. محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى ـ دار الكتب الثقافية الكويت، 1398ـ 1978

(6) أسس الترجيح في كتب الخلاف فاطمة محمد طاهر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى

(7) الأصول ... د. تمام حسان ، عالم الكتب 1420 /2000

(8) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم (بيروت 1973)

(9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت.

(10) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر .عالم الكتب ، الطبعة الثامنة 2003

(11) تأريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف دار المعارف

(12) والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم ص مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية 1413 ــ 1993

(13) الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي أ. محمد ناجي حسين ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير ، جامعة النجاح ــ كلية الدراسات العليا

(14) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي د. حسن حسين الملخ دار الشروق للنشر والتوزيع ط الأولى 2007

(15) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع د.ت .

(16) شرح ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين تحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية 1420 ـ 2000.

(17) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 1410

(18) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية

(19) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق \ طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الوقفية دت .
(20) شرح المفصل، لموافق الدين ابن يعيش الطبعة المنيرية، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى 1422 ـ 2001 د. إميل بديع يعقوب.
(21) شواهد سيبويه من المعلقات د. عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة الطبعة (1) 1407
(22) شواهد العيني على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية فيصل ألبابي الحلبي.
(23) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ـــ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى 1986 .
(24) القاعدة النحوية د . أحمد عبد العظيم عبد الغني دار الثقافة الجامعية ـ القاهرة
(25) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب
(26) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت 1421 ـ 2000 .
(27) المقتضب، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة وهامشها ، للنشر والتوزيع 1410 – 1990
(28) من تاريخ النحو ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، مكتبة الفلاح
(29) النحو الوافي. تأليف الأستاذ عباس حسن الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بالقاهرة د.ت
(30) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الين السيوطي تحقيق \ الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة 1413 ـ 1992